

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 10
"التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم
الجامح"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 10، *التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 10

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُُدلت بموجبه
31	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
z38	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
6-أ11	النطاق
7	تعريفات
34-8	إعادة عرض القوائم المالية
26-14	قائمة المركز المالي
27	قائمة الأداء المالي
29-28	المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي
30	قائمة التدفقات النقدية
31	الأرقام المقابلة
33-32	القوائم المالية الموحدة
34	اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار
35	الاقتصادات التي تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح
37-36	الإفصاحات
39-38	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" في الفقرات 1 - 39. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 10 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 10 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة والفردية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح. كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه ذي تضخم جامح.

النطاق

1. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة.

2. [حذفت].

3. [حذفت].

4. في اقتصاد ذي تضخم جامح، ليس من المُجدي التقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي بالعملة المحلية بدون إعادة عرضها. تفقد النقود القوة الشرائية بالمعدل الذي تكون عنده مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي قد حدثت في أوقات مختلفة، حتى ولو ضمن فترة القوائم المالية نفسها، مضلة.

5. لا يضع هذا المعيار معدلاً مطلقاً يفترض عنده أنه قد نشأ تضخم جامح. إن تحديد متى تُصبح إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار ضرورية هي مسألة اجتهادية. ويدل على التضخم الجامح خصائص البيئة الاقتصادية للدولة، والتي تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:
أ. يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويتم -فورا- استثمار المبالغ المحتفظ بها بالعملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.

ب. ينظر عموم السكان إلى المبالغ النقدية، ليس كما هي معبر عنها بالعملة المحلية، ولكن كما هي معبر عنها بعملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويمكن أن يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة.

ج. تتم المبيعات والمشتريات لأجل بالأسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة.

د. يتم ربط أسعار الفائدة، والأجور والأسعار بمؤشر للأسعار.

هـ. يقارب معدل التضخم المُجمع على مدى ثلاث سنوات نسبة 100%، أو يتجاوزها.

6. من المفضل أن تطبق جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة نفس الاقتصاد ذي التضخم الجامح هذا المعيار اعتباراً من التاريخ نفسه. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية لأي جهة اعتباراً من بداية فترة القوائم المالية التي تحدد فيها وجود تضخم جامح في الدولة التي تقوم بالتقرير بعملتها.

تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

القيمة الدفترية لأصل هي المبلغ الذي يثبت به الأصل في قائمة المركز المالي، بعد خصم أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة للهبوط في قيمته.

**القيمة الدفترية للالتزام هي المبلغ الذي يثبت به الالتزام في قائمة المركز المالي.
البنود غير النقدية هي بنود بخلاف البنود النقدية.**

وفي هذا المعيار تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

إعادة عرض القوائم المالية

8. تتغير الأسعار مع مرور الوقت كنتيجة للعديد من القوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المحددة أو العامة. ويمكن أن تتسبب قوى محددة مثل التغيرات في العرض والطلب والتغيرات التقنية في زيادة أو انخفاض أسعار بعينها - بشكل مهم ومستقل - عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتج عن القوى العامة تغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في القوة الشرائية العامة للنقود.
 9. في اقتصاد ذي تضخم جامح، تكون القوائم المالية مفيدة - فقط - إذا تم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. وكنتيجة لذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهات التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ولا يسمح بعرض المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار على أنها ملحق للقوائم مالية غير المُعاد عرضها. علاوة على ذلك، لا يشجع على العرض المنفصل للقوائم المالية قبل إعادة عرضها.
 10. يُضمّن العديد من الجهات في القطاع العام في قوائمها المالية معلومات الموازنة ذات العلاقة، وذلك لتسهيل عمل مقارنات مع الموازنة. وعندما يحدث ذلك، يتعين إعادة عرض معلومات الموازنة أيضاً وفقاً لهذا المعيار.
 11. يجب أن تكون القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ويجب - أيضاً - التعبير بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية عن الأرقام المقابلة للفترة السابقة والمطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1، وأي معلومات تتعلق بفترات أبكر. ولغرض عرض المبالغ المقارنة بعملات عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 47(ب) و48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*.
 12. يجب الإفصاح عن الفائض أو العجز من صافي المركز النقدي بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي.
 13. تتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات معينة إضافة إلى الاجتهاد. ويُعد التطبيق المتسق لهذه الإجراءات والاجتهادات - من فترة إلى أخرى - أكثر أهمية من الدقة الكاملة للمبالغ الناتجة، التي يتم تضمينها في القوائم المالية المُعاد عرضها.
- قائمة المركز المالي**
14. تتم إعادة عرض مبالغ قائمة المركز المالي التي لا يتم - بالفعل - التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار.

15. لا تتم إعادة عرض البنود النقدية، نظراً لأنه يتم - بالفعل - التعبير عنها بوحدة النقدية الجارية في نهاية فترة التقرير. البنود النقدية هي النقود المحفوظ بها والأصول والالتزامات التي سيتم استلامها أو سدادها في شكل مبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.
16. يتم تعديل الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، مثل سندات وقروض مربوطة بمؤشر، وفقاً للاتفاقية من أجل التأكد من المبلغ القائم في تاريخ القوائم المالية. وتسجل هذه البنود بهذا المبلغ المعدل في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.
17. تُعد جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية. ويتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تاريخ القوائم المالية، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة، لذلك لا يتم إعادة عرضها. وتتم إعادة عرض جميع الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى.
18. معظم البنود غير النقدية يتم تسجيلها بالتكلفة أو بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك؛ وعليه يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ اقتنائها. ويتم تحديد التكلفة، أو التكلفة مطروحاً منها الاستهلاك، التي يُعاد عرضها لكل بند من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار من تاريخ الاقتناء إلى تاريخ القوائم المالية على تكلفته التاريخية والاستهلاك المتراكم. فعلى سبيل المثال، تتم إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات، ومخزون المواد الخام والبضاعة، والشهرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأصول المشابهة من تواريخ شرائها. وتتم إعادة عرض المخزون من السلع المُصنعة جزئياً والتامة الصنع من التواريخ التي تم فيها تكبد تكاليف الشراء والتحويل.
19. قد لا تكون السجلات التفصيلية لتواريخ اقتناء بنود العقارات والآلات والمعدات متاحة، وقد لا تكون قابلة للتقدير. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري، في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، استخدام تقدير مهني مستقل لقيمة البنود على أنه الأساس لإعادة عرضها.
20. قد لا يكون المؤشر العام للأسعار متاحاً للفترة التي يُتطلب لها بموجب هذا المعيار إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يستند، على سبيل المثال، إلى الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
21. يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تواريخ بخلاف تاريخ الاقتناء أو تاريخ قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، العقارات، والآلات، والمعدات التي تمت إعادة تقييمها في تاريخ سابق. وفي هذه الحالات، تتم إعادة عرض القيم الدفترية من تاريخ إعادة التقييم.
22. لتحديد ما إذا كانت المبلغ المُعاد عرضه لبند غير نقدي قد هبط ويتعين تخفيضه، تُطبق الجهة اختبارات الهبوط في القيمة ذات العلاقة في معيار المحاسبة للقطاع 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*. على سبيل المثال، يتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للعقارات والآلات والمعدات، والشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى المبلغ الممكن استرداده أو مبلغ الخدمات الممكن استرداده، أيهما ينطبق، ويتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للمخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو تكلفة الإطلال الحالية. وقد تقوم الجهة المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ويتم وفقاً لهذا المعيار إعادة عرض قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي لمثل هذه الجهة

المستثمر فيها من أجل حساب نصيب الجهة المستثمرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية والفائض أو العجز. وعندما يتم التعبير عن القوائم المالية المُعاد عرضها للجهة المستثمر فيها بعملة أجنبية فإنه تتم ترجمتها بأسعار الإقفال.

23. يتم - عادة - إثبات تأثير التضخم ضمن تكاليف الاقتراض. ويُعد من غير المناسب القيام بإعادة عرض الإنفاق الرأسمالي الذي تم تمويله من خلال الاقتراض و- أيضاً - رسملة ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي يعوض التضخم خلال نفس الفترة. ويتم إثبات هذا الجزء من تكاليف الاقتراض على أنه مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبد التكاليف.

24. قد تقتني الجهة أصول بموجب ترتيب يسمح لها بتأجيل الدفع بدون تحمل عبء فائدة صريحة. وعندما يكون من غير العملي افتراض مبلغ الفائدة، فإنه يتم إعادة عرض مثل هذه الأصول من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء.

25. في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، تتم إعادة عرض مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية، باستثناء الفائض/العجز المتراكم وأي احتياطي إعادة تقييم، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من التواريخ التي تم فيها المساهمة بالمكونات - أو خلاف ذلك - نشأتها. ويتم استبعاد أي احتياطي إعادة تقييم يكون قد نشأ في فترات سابقة. ويُشتق الفائض/العجز المتراكم المُعاد عرضه من جميع المبالغ الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.

26. في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، تتم إعادة عرض جميع مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقاً. ويتم الإفصاح عن الحركات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.

قائمة الأداء المالي

27. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة الأداء المالي بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ولذلك، يلزم إعادة عرض جميع المبالغ من خلال تطبيق التغيير في المؤشر العام للأسعار من التواريخ التي تم فيها - بشكل أولي - تسجيل بنود الإيراد والمصروفات.

المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي

28. في فترة التضخم، تفقد الجهة التي تحتفظ بأصول نقدية زيادة عن الالتزامات النقدية قوة شرائية، وتكسب الجهة التي عليها التزامات نقدية زيادة عن الأصول النقدية قوة شرائية بقدر ما تكون الأصول والالتزامات غير مربوطة بمستوى سعر. يمكن أن يُشتق هذا المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول غير النقدية، والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والبنود الواردة في قائمة الأداء المالي والتعديل على الأصول والالتزامات المربوطة بمؤشر. ويمكن تقدير المكسب أو الخسارة من خلال تطبيق التغيير في مؤشر عام للأسعار على المتوسط المرجح للفترة للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية.

29. يُضمّن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي. ويتم إجراء مقاصة بين التعديل، الذي تم وفقاً للفقرة 16، على تلك الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية والمكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي. تُعد

بنود أخرى في قائمة الأداء المالي، مثل إيراد الفائدة ومصروف الفائدة، وفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بأموال مستثمرة أو مقترضة، أيضاً مرتبطة بصافي المركز النقدي. وبالرغم من أنه يتم الإفصاح عن هذه البنود بشكل منفصل، إلا أنه قد يكون من المُجدي أن يتم عرضها مع المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي.

قائمة التدفقات النقدية

30. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية.

الأرقام المقابلة

31. تتم إعادة عرض الأرقام المقابلة لفترة القوائم المالية السابقة، سواء كانت مستندة إلى نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة الجارية، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار، بحيث يتم عرض القوائم المالية المقارنة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. كما يتم التعبير عن المعلومات التي تم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترة سابقة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. ولأغراض عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، فإنه يتم تطبيق الفقرة 47(ب) والفقرة 48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

القوائم المالية الموحدة

32. قد يكون للجهة المسيطرة، التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح، جهات مسيطر عليها تقوم - أيضاً - بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح. يلزم إعادة عرض القوائم المالية لأي من مثل هذه الجهات المسيطر عليها من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار للبلد الذي تقوم بالتقرير بعملته قبل أن يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة التي تصدرها الجهة المسيطرة. وعندما تكون مثل هذه الجهة المسيطر عليها جهة مُسيطر عليها أجنبية، فإنه تتم ترجمة قوائمها المالية المُعاد عرضها بأسعار الإقفال. يتم التعامل، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، مع القوائم المالية للجهات المسيطر عليها، التي لا تقوم بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح.

33. إذا تم توحيد قوائم مالية لها تواريخ قوائم مالية مختلفة، فإنه يلزم إعادة عرض جميع البنود، سواء غير النقدية أو النقدية، بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار

34. تطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. ومن المفضل أن تستخدم جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة الاقتصاد نفسه، المؤشر نفسه.

الاقتصادات التي تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح

35. عندما يتوقف اقتصاد عن كونه ذا تضخم جامح ولا تستمر الجهة في إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب عليها معالجة المبالغ المُعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة القوائم المالية السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

الإفصاحات

36. يجب القيام بالإفصاحات التالية:
- أ. حقيقة أنه قد تم إعادة عرض القوائم المالية والأرقام المقابلة للفترة السابقة بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية وأنها، كنتيجة لذلك، يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية؛ و
- ب. ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ القوائم المالية، والحركة في المؤشر خلال فترة القوائم المالية الحالية والسابقة.
37. يلزم إجراء الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في القوائم المالية. كما يُقصد منها أيضاً توفير معلومات أخرى ضرورية لفهم ذلك الأساس والمبالغ الناتجة.

تاريخ السريان

38. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 38أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].
- 38ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس الصادر في 2024 الفقرة 31*. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.
39. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق *معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة معايير المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. مثال توضيحي

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطنتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي مواضيع تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح.

وبهدف اقتراح معيار "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" الملائم؛ أُجريت دراسةً لمعيار التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"
إصدار 2024م

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعدَّ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رتَّبَتْ زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف القطاعات. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعلّم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات
	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	
هل تمارس الجهة أنشطة خارج المملكة عبر أحد فروعها أو الجهات التابعة لها باستخدام عملات أجنبية؟	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	4 نعم 10 لا

ويعتبر موضوع المعيار من المعايير التي يتعين تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام تحسباً لوجود جهات تابعة للدولة - سواء حالياً أو مستقبلاً - تعمل في دول ذات اقتصادات جامحة التضخم وتعد هذه الجهات أو ستطالب بإعداد قوائم مالية.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	4	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	5	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	قطاع الموارد الاقتصادية			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
38. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.	38. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
38A.Paragraphs 17, 18, and 22 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged.	38أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38B.Existing paragraph 1 was renumbered to 1A and a new paragraph 1 was inserted by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	38ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>38C.Paragraph 39 was amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.</p>	<p>38ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>38D.Paragraphs 2 and 3 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i>, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.</p>	<p>38د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>38E.Paragraph 22 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i>, issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.</p>	<p>38هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>38F. Paragraphs 1A and 9 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i>, issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for</p>	<p>38و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.</p>		<p>مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>38G. Paragraph 31 was amended by IPSAS 46, Measurement, issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.</p>	<p>38ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس الصادر في 2024 الفقرة 31. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.</p>	<p>عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p>

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment in the consolidated and individual financial statements of an entity whose functional currency is the currency of a hyperinflationary economy. The Standard also specifies the accounting treatment where the economy ceases to be hyperinflationary.	1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة والفردية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح. كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه ذي تضخم جامح.	لا	
Scope	النطاق		
1A An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard to the financial statements, including the consolidated financial statements, of any entity whose functional currency is the currency of a hyperinflationary economy.	1أ. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة.	لا	
2. [Deleted].	2. [حذفت].	لا	
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. In a hyperinflationary economy, reporting of operating results and financial position in the local currency without restatement is not useful. Money loses purchasing power at such a rate that comparison of amounts from transactions and other events that have occurred at different times, even within the same reporting period, is misleading.	4. في اقتصاد ذي تضخم جامح، ليس من المُجدي التقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي بالعملة المحلية بدون إعادة عرضها. تفقد النقود القوة الشرائية بالمعدل الذي تكون عنده مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي قد حدثت في أوقات مختلفة، حتى ولو ضمن فترة القوائم المالية نفسها، مضللة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>5. This Standard does not establish an absolute rate at which hyperinflation is deemed to arise. It is a matter of judgment when restatement of financial statements in accordance with this Standard becomes necessary. Hyperinflation is indicated by characteristics of the economic environment of a country which include, but are not limited to, the following:</p> <p>a. The general population prefers to keep its wealth in non-monetary assets or in a relatively stable foreign currency. Amounts of local currency held are immediately invested to maintain purchasing power.</p> <p>b. The general population regards monetary amounts, not in terms of the local currency, but in terms of a relatively stable foreign currency. Prices may be quoted in that currency.</p> <p>c. Sales and purchases on credit take place at prices that compensate for the expected loss of purchasing power during the credit period, even if the period is short.</p> <p>d. Interest rates, wages, and prices are linked to a price index.</p> <p>e. The cumulative inflation rate over three years is approaching, or exceeds, 100%.</p>	<p>5. لا يضع هذا المعيار معدلاً مطلقاً يفترض عنده أنه قد نشأ تضخم جامح. إن تحديد متى تُصبح إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار ضرورة هي مسألة اجتهادية. ويدل على التضخم الجامح خصائص البيئة الاقتصادية للدولة، والتي تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:</p> <p>أ. يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويتم -فوراً - استثمار المبالغ المحتفظ بها بالعملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.</p> <p>ب. ينظر عموم السكان إلى المبالغ النقدية، ليس كما هي معبر عنها بالعملة المحلية، ولكن كما هي معبر عنها بعملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويمكن أن يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة.</p> <p>ج. تتم المبيعات والمشتريات لأجل بالأسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة.</p> <p>د. يتم ربط أسعار الفائدة، والأجور والأسعار بمؤشر للأسعار.</p> <p>هـ. يقارب معدل التضخم المُجمع على مدى ثلاث سنوات نسبة 100%، أو يتجاوزها.</p>	لا	
<p>6. It is preferable that all entities that report in the currency of the same hyperinflationary economy apply this Standard from the same date. Nevertheless, this Standard applies to the financial</p>	<p>6. من المفضل أن تطبق جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة نفس الاقتصاد ذي التضخم الجامح هذا المعيار اعتباراً من التاريخ نفسه. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية لأي جهة</p>	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		اعتباراً من بداية فترة القوائم المالية التي تحدد فيها وجود تضخم جامح في الدولة التي تقوم بالتقرير بعملتها.	statements of any entity from the beginning of the reporting period in which it identifies the existence of hyperinflation in the country in whose currency it reports.
		تعريفات	Definitions
	لا	7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: القيمة الدفترية لأصل هي المبلغ الذي يثبت به الأصل في قائمة المركز المالي، بعد خصم أي استهلاك متراكم وأيّة خسائر متراكمة للهبوط في قيمته. القيمة الدفترية للالتزام هي المبلغ الذي يثبت به الالتزام في قائمة المركز المالي. البنود غير النقدية هي بنود بخلاف البنود النقدية. وفي هذا المعيار تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: Carrying amount of an asset is the amount at which an asset is recognized in the statement of financial position, after deducting any accumulated depreciation and accumulated impairment losses thereon. Carrying amount of a liability is the amount at which a liability is recognized in the statement of financial position. Non-monetary items are items that are not monetary items. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.
		إعادة عرض القوائم المالية	The Restatement of Financial Statements
	لا	8. تتغير الأسعار مع مرور الوقت كنتيجة للعديد من القوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المحددة أو العامة. ويمكن أن تتسبب قوى محددة مثل التغيرات في العرض والطلب والتغيرات التقنية في زيادة أو انخفاض أسعار بعينها - بشكل مهم ومستقل - عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك،	8. Prices change over time as the result of various specific or general political, economic, and social forces. Specific forces such as changes in supply and demand and technological changes may cause individual prices to increase or decrease significantly and independently of each other. In

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>addition, general forces may result in changes in the general level of prices, and therefore in the general purchasing power of money.</p>	<p>يمكن أن ينتج عن القوى العامة تغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في القوة الشرائية العامة للنقود.</p>		
<p>9. In a hyperinflationary economy, financial statements are useful only if they are expressed in terms of the measuring unit current at the reporting date. As a result, this Standard applies to the financial statements of entities reporting in the currency of a hyperinflationary economy. Presentation of the information required by this Standard as a supplement to un-restated financial statements is not permitted. Furthermore, separate presentation of the financial statements before restatement is discouraged.</p>	<p>9. في اقتصاد ذي تضخم جامح، تكون القوائم المالية مفيدة - فقط - إذا تم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. وكنتيجة لذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهات التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ولا يسمح بعرض المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار على أنها ملحق للقوائم مالية غير المُعاد عرضها. علاوة على ذلك، لا يشجع على العرض المنفصل للقوائم المالية قبل إعادة عرضها.</p>	لا	
<p>10. Many entities in the public sector include in their financial statements the related budgetary information, to facilitate comparisons with the budget. Where this occurs, the budgetary information should also be restated in accordance with this Standard.</p>	<p>10. يُضمّن العديد من الجهات في القطاع العام في قوائمهم المالية معلومات الموازنة ذات العلاقة، وذلك لتسهيل عمل مقارنات مع الموازنة. وعندما يحدث ذلك، يتعين إعادة عرض معلومات الموازنة أيضاً وفقاً لهذا المعيار.</p>	لا	
<p>11. The financial statements of an entity whose functional currency is the currency of a hyperinflationary economy shall be stated in terms of the measuring unit current at the reporting date. The corresponding figures for the previous period required by IPSAS 1, and any information in respect of earlier periods, shall also be stated in terms of the measuring unit current at the reporting date. For the purpose of presenting</p>	<p>11. يجب أن تكون القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ويجب - أيضاً - التعبير بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية عن الأرقام المقابلة للفترة السابقة والمطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1، وأي معلومات تتعلق بفترات أبكر، ولغرض عرض المبالغ المقارنة بعمليات عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 47(ب) و48 من</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
comparative amounts in a different presentation currency, paragraphs 47(b) and 48 of IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> , apply.	معيار المحاسبة للقطاع العام 4، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.		
12. The surplus or deficit on the net monetary position shall be separately disclosed in the statement of financial performance.	12. يجب الإفصاح عن الفائض أو العجز من صافي المركز النقدي بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي.	لا	
13. The restatement of financial statements in accordance with this Standard requires the application of certain procedures as well as judgment. The consistent application of these procedures and judgments from period to period is more important than the precise accuracy of the resulting amounts, included in the restated financial statements.	13. تتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات معينة إضافة إلى الاجتهاد. ويُعد التطبيق المتسق لهذه الإجراءات والاجتهادات - من فترة إلى أخرى - أكثر أهمية من الدقة الكاملة للمبالغ الناتجة، التي يتم تضمينها في القوائم المالية المُعاد عرضها.	لا	
Statement of Financial Position	قائمة المركز المالي		
14. Statement of financial position amounts not already expressed in terms of the measuring unit current at the reporting date are restated by applying a general price index.	14. تتم إعادة عرض مبالغ قائمة المركز المالي التي لا يتم - بالفعل - التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار.	لا	
15. Monetary items are not restated, because they are already expressed in terms of the monetary unit current at the reporting date. Monetary items are money held and assets and liabilities to be received or paid in fixed or determinable amounts of money.	15. لا تتم إعادة عرض البنود النقدية، نظراً لأنه يتم - بالفعل - التعبير عنها بوحدة النقدية الجارية في نهاية فترة التقرير. البنود النقدية هي النقود المحتفظ بها والأصول والالتزامات التي سيتم استلامها أو سدادها في شكل مبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.	لا	
16. Assets and liabilities linked by agreement to changes in prices, such as index-linked bonds and	16. يتم تعديل الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، مثل سندات وقروض	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
loans, are adjusted in accordance with the agreement in order to ascertain the amount outstanding at the reporting date. These items are carried at this adjusted amount in the restated statement of financial position.	مربوطة بمؤشر، وفقاً للاتفاقية من أجل التأكد من المبلغ القائم في تاريخ القوائم المالية. وتُسجل هذه البنود بهذا المبلغ المعدل في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.		
17. All other assets and liabilities are non-monetary. Some non-monetary items are carried at amounts current at the reporting date, such as net realizable value and fair value, so they are not restated. All other non-monetary assets and liabilities are restated.	17. تُعد جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية. ويتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تاريخ القوائم المالية، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة، لذلك لا يتم إعادة عرضها. وتتم إعادة عرض جميع الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى.	لا	
18. Most non-monetary items are carried at cost or cost less depreciation; hence they are expressed at amounts current at their date of acquisition. The restated cost, or cost less depreciation, of each item is determined by applying to its historical cost and accumulated depreciation the change in a general price index from the date of acquisition to the reporting date. For example, property, plant and equipment, inventories of raw materials and merchandise, goodwill, patents, trademarks and similar assets are restated from the dates of their purchase. Inventories of partly finished and finished goods are restated from the dates on which the costs of purchase and of conversion were incurred.	18. معظم البنود غير النقدية يتم تسجيلها بالتكلفة أو بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك؛ وعليه يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ اقتنائها. ويتم تحديد التكلفة، أو التكلفة مطروحاً منها الاستهلاك، التي يُعاد عرضها لكل بند من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار من تاريخ الاقتناء إلى تاريخ القوائم المالية على تكلفته التاريخية والاستهلاك المتراكم. فعلى سبيل المثال، تتم إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات، ومخزون المواد الخام والبضاعة، والشهرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأصول المشابهة من تواريخ شرائها. وتتم إعادة عرض المخزون من السلع المُصنعة جزئياً والتامة الصنع من التواريخ التي تم فيها تكبد تكاليف الشراء والتحويل.	لا	
19. Detailed records of the acquisition dates of items of property, plant, and equipment may not be available or able to be estimated. In these circumstances, it	19. قد لا تكون السجلات التفصيلية لتواريخ اقتناء بنود العقارات والآلات والمعدات متاحة، وقد لا تكون قابلة للتقدير. وفي هذه الحالات، قد يكون من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
may be necessary, in the first period of application of this Standard, to use an independent professional assessment of the value of the items as the basis for their restatement.	الضروري، في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، استخدام تقدير مهني مستقل لقيمة البنود على أنه الأساس لإعادة عرضها.		
20. A general price index may not be available for the periods for which the restatement of property, plant, and equipment is required by this Standard. In these circumstances, it may be necessary to use an estimate based, for example, on the movements in the exchange rate between the functional currency and a relatively stable foreign currency.	20. قد لا يكون المؤشر العام للأسعار متاحاً للفترات التي يُطلب لها بموجب هذا المعيار إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يستند، على سبيل المثال، إلى الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة نسبياً.	لا	
21. Some non-monetary items are carried at amounts current at dates other than that of acquisition or that of the statement of financial position, for example, property, plant, and equipment that has been revalued at some earlier date. In these cases, the carrying amounts are restated from the date of the revaluation.	21. يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تواريخ بخلاف تاريخ الاقْتناء أو تاريخ قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، العقارات، والآلات، والمعدات التي تمت إعادة تقييمها في تاريخ سابق. وفي هذه الحالات، تتم إعادة عرض القيم الدفترية من تاريخ إعادة التقييم.	لا	
22. To determine whether the restated amount of a non-monetary item has become impaired and should be reduced an entity applies relevant impairment tests in IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> , IPSAS 26, and <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> . For example, restated amounts of property, plant and equipment, goodwill, patents and trademarks are reduced to recoverable amount or recoverable service amount where appropriate, and restated amounts of inventories are reduced to net realizable value or	22. لتحديد ما إذا كانت المبلغ المعاد عرضه لبيد غير نقدي قد هبط ويتعين تخفيضه، تُطبق الجهة اختبارات الهبوط في القيمة ذات العلاقة في معيار المحاسبة للقطاع 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> . على سبيل المثال، يتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للعقارات والآلات والمعدات، والشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى المبلغ الممكن استرداده أو مبلغ الخدمات الممكن استرداده، أيهما ينطبق، ويتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>current replacement cost. An investee that is accounted for under the equity method may report in the currency of a hyperinflationary economy. The statement of financial position and statement of financial performance of such an investee are restated in accordance with this Standard in order to calculate the investor's share of its net assets/equity and surplus or deficit. Where the restated financial statements of the investee are expressed in a foreign currency they are translated at closing rates.</p>	<p>للمخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو تكلفة الإحلال الحالية. وقد تقوم الجهة المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ويتم وفقاً لهذا المعيار إعادة عرض قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي لمثل هذه الجهة المستثمر فيها من أجل حساب نصيب الجهة المستثمرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية والفائض أو العجز. وعندما يتم التعبير عن القوائم المالية المُعاد عرضها للجهة المستثمر فيها بعملة أجنبية فإنه تتم ترجمتها بأسعار الإقفال.</p>		
<p>23. The impact of inflation is usually recognized in borrowing costs. It is not appropriate both to restate the capital expenditure financed by borrowing, and to capitalize that part of the borrowing costs that compensates for the inflation during the same period. This part of the borrowing costs is recognized as an expense in the period in which the costs are incurred.</p>	<p>23. يتم - عادة - إثبات تأثير التضخم ضمن تكاليف الاقتراض. ويُعد من غير المناسب القيام بإعادة عرض الإنفاق الرأسمالي الذي تم تمويله من خلال الاقتراض و- أيضاً - رسمة ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي يعوض التضخم خلال نفس الفترة. ويتم إثبات هذا الجزء من تكاليف الاقتراض على أنه مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبد التكاليف.</p>	لا	
<p>24. An entity may acquire assets under an arrangement that permits it to defer payment without incurring an explicit interest charge. Where it is impracticable to impute the amount of interest, such assets are restated from the payment date and not the date of purchase.</p>	<p>24. قد تقتني الجهة أصول بموجب ترتيب يسمح لها بتأجيل الدفع بدون تحمل عبء فائدة صريحة. وعندما يكون من غير العملي افتراض مبلغ الفائدة، فإنه يتم إعادة عرض مثل هذه الأصول من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء.</p>	لا	
<p>25. At the beginning of the first period of application of this Standard, the components of net assets/equity, except accumulated surpluses/deficits and any revaluation reserve, are restated by applying a</p>	<p>25. في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، تتم إعادة عرض مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية، باستثناء الفائض/العجز المتراكم وأي احتياطي إعادة تقييم، من خلال تطبيق مؤشر عام</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>general price index from the dates the components were contributed or otherwise arose. Any revaluation reserve that arose in previous periods is eliminated. Restated accumulated surpluses/deficits are derived from all the other amounts in the restated statement of financial position.</p>	<p>للأسعار من التواريخ التي تم فيها المساهمة بالمكونات - أو خلاف ذلك - نشأتها. ويتم استبعاد أي احتياطي إعادة تقييم يكون قد نشأ في فترات سابقة. ويُشتق الفائض/العجز المتراكم المُعاد عرضه من جميع المبالغ الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.</p>		
<p>26. At the end of the first period and in subsequent periods, all components of net assets/equity are restated by applying a general price index from the beginning of the period or the date of contribution, if later. The movements for the period in net assets/equity are disclosed in accordance with IPSAS 1.</p>	<p>26. في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، تتم إعادة عرض جميع مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقاً. ويتم الإفصاح عن الحركات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.</p>	لا	
<p>Statement of Financial Performance</p>	<p>قائمة الأداء المالي</p>		
<p>27. This Standard requires that all items in the statement of financial performance are expressed in terms of the measuring unit current at the reporting date. Therefore all amounts need to be restated by applying the change in the general price index from the dates when the items of revenue and expenses were initially recorded.</p>	<p>27. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة الأداء المالي بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ولذلك، يلزم إعادة عرض جميع المبالغ من خلال تطبيق التغيير في المؤشر العام للأسعار من التواريخ التي تم فيها - بشكل أولي - تسجيل بنود الإيراد والمصروفات.</p>	لا	
<p>Gain or Loss on Net Monetary Position</p>	<p>المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي</p>		
<p>28. In a period of inflation, an entity holding an excess of monetary assets over monetary liabilities loses purchasing power, and an entity with an excess of monetary liabilities over monetary assets gains purchasing power to the extent the assets and</p>	<p>28. في فترة التضخم، تفقد الجهة التي تحتفظ بأصول نقدية زيادة عن اللاتزامات النقدية قوة شرائية، وتكسب الجهة التي عليها التزامات نقدية زيادة عن الأصول النقدية قوة شرائية بقدر ما تكون الأصول والالتزامات غير مربوطة بمستوى سعر. يمكن أن</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>liabilities are not linked to a price level. This gain or loss on the net monetary position may be derived as the difference resulting from the restatement of non-monetary assets, accumulated gains or losses and items in the statement of financial performance and the adjustment of index linked assets and liabilities. The gain or loss may be estimated by applying the change in a general price index to the weighted average for the period of the difference between monetary assets and monetary liabilities.</p>	<p>يُشتق هذا المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول غير النقدية، والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والبنود الواردة في قائمة الأداء المالي والتعديل على الأصول والالتزامات المربوطة بمؤشر. ويمكن تقدير المكسب أو الخسارة من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار على المتوسط المرجح للفترة للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية.</p>		
<p>29. The gain or loss on the net monetary position is included in the statement of financial performance. The adjustment to those assets and liabilities linked by agreement to changes in prices made in accordance with paragraph 16 is offset against the gain or loss on net monetary position. Other items in the statement of financial performance, such as interest revenue and expense, and foreign exchange differences related to invested or borrowed funds, are also associated with the net monetary position. Although such items are separately disclosed, it may be helpful if they are presented together with the gain or loss on net monetary position in the statement of financial performance.</p>	<p>29. يُضمّن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي. ويتم إجراء مقاصة بين التعديل، الذي تم وفقاً للفقرة 16، على تلك الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية والمكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي. تُعد بنود أخرى في قائمة الأداء المالي، مثل إيرادات الفائدة ومصروف الفائدة، وفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بأموال مستثمرة أو مقترضة، أيضاً مرتبطة بصافي المركز النقدي. وبالرغم من أنه يتم الإفصاح عن هذه البنود بشكل منفصل، إلا أنه قد يكون من المُجدي أن يتم عرضها مع المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي.</p>	لا	
<p>Cash Flow Statement</p>	<p>قائمة التدفقات النقدية</p>		
<p>30. This Standard requires that all items in the cash flow statement are expressed in terms of the measuring unit current at the reporting date.</p>	<p>30. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Corresponding Figures	الأرقام المقابلة		
31. Corresponding figures for the previous reporting period, whether they were based on a historical cost model or a current value model, are restated by applying a general price index, so that the comparative financial statements are presented in terms of the measuring unit current at the end of the reporting period. Information that is disclosed in respect of earlier periods is also expressed in terms of the measuring unit current at the end of the reporting period. For the purpose of presenting comparative amounts in a different presentation currency, paragraphs 47(b) and 48 of IPSAS 4 apply.	31. تتم إعادة عرض الأرقام المقابلة لفترة القوائم المالية السابقة، سواء كانت مستندة إلى نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة الجارية، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار، بحيث يتم عرض القوائم المالية المقارنة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. كما يتم التعبير عن المعلومات التي تم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترة سابقة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. ولأغراض عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، فإنه يتم تطبيق الفقرة 47(ب) والفقرة 48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4.	لا	
Consolidated Financial Statements	القوائم المالية الموحدة		
32. A controlling entity that reports in the currency of a hyperinflationary economy may have controlled entities that also report in the currencies of hyperinflationary economies. The financial statements of any such controlled entity need to be restated by applying a general price index of the country in whose currency it reports before they are included in the consolidated financial statements issued by its controlling entity. Where such a controlled entity is a foreign-controlled entity, its restated financial statements are translated at closing rates. The financial statements of controlled entities that do not report	32. قد يكون للجهة المسيطرة، التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح، جهات مسيطر عليها تقوم - أيضاً - بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح. يلزم إعادة عرض القوائم المالية لأي من مثل هذه الجهات المسيطر عليها من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار للبلد الذي تقوم بالتقرير بعملته قبل أن يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة التي تصدرها الجهة المسيطرة. وعندما تكون مثل هذه الجهة المسيطر عليها جهة مُسيطر عليها أجنبية، فإنه تتم ترجمة قوائمها المالية المُعاد عرضها بأسعار الإقفال. يتم التعامل، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، مع القوائم المالية للجهات المسيطر عليها، التي لا تقوم بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
in the currencies of hyperinflationary economies are dealt with in accordance with IPSAS 4.			
33. If financial statements with different reporting dates are consolidated, all items, whether non-monetary or monetary, need to be restated into the measuring unit current at the date of the consolidated financial statements.	33. إذا تم توحيد قوائم مالية لها تواريخ قوائم مالية مختلفة، فإنه يلزم إعادة عرض جميع البنود، سواء غير النقدية أو النقدية، بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.	لا	
Selection and Use of the General Price Index	اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار		
34. The restatement of financial statements in accordance with this Standard requires the use of a general price index that reflects changes in general purchasing power. It is preferable that all entities that report in the currency of the same economy use the same index.	34. تطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. ومن المفضل أن تستخدم جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة الاقتصاد نفسه، المؤشر نفسه.	لا	
Economies Ceasing to be Hyperinflationary	الاقتصادات التي تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح		
35. When an economy ceases to be hyperinflationary and an entity discontinues the preparation and presentation of financial statements prepared in accordance with this Standard, it shall treat the amounts expressed in the measuring unit current at the end of the previous reporting period as the basis for the carrying amounts in its subsequent financial statements.	35. عندما يتوقف اقتصاد عن كونه ذات تضخم جامح ولا تستمر الجهة في إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب عليها معالجة المبالغ المُعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة القوائم المالية السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.	لا	
Disclosures	الإفصاحات		
36. The following disclosures shall be made: a. The fact that the financial statements and the corresponding figures for previous periods have been restated for the changes in the	36. يجب القيام بالإفصاحات التالية: أ. حقيقة أنه قد تم إعادة عرض القوائم المالية والأرقام المقابلة للفترات السابقة بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>general purchasing power of the functional currency and, as a result, are stated in terms of the measuring unit current at the reporting date; and</p> <p>b. The identity and level of the price index at the reporting date, and the movement in the index during the current and the previous reporting periods.</p>	<p>وأنها، كنتيجة لذلك، يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية؛ و ب. ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ القوائم المالية، والحركة في المؤشر خلال فترة القوائم المالية الحالية والسابقة.</p>		
<p>37. The disclosures required by this Standard are needed to make clear the basis of dealing with the effects of hyperinflation in the financial statements. They are also intended to provide other information necessary to understand that basis and the resulting amounts.</p>	<p>37. يلزم إجراء الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في القوائم المالية. كما يُقصد منها أيضاً توفير معلومات أخرى ضرورية لفهم ذلك الأساس والمبالغ الناتجة.</p>	لا	
<p>Effective Date</p>	<p>تاريخ السريان</p>		
<p>38. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.</p>	<p>38. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ، ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.</p>	نعم	<p>عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.</p>
<p>38A.Paragraphs 17, 18, and 22 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged.</p>	<p>38A. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].</p>	نعم	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
38B.Existing paragraph 1 was renumbered to 1A and a new paragraph 1 was inserted by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	38ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38C.Paragraph 39 was amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.	38ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38D.Paragraphs 2 and 3 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	38د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38E.Paragraph 22 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An	38هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.			بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38F. Paragraphs 1A and 9 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.	38و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
38G. Paragraph 31 was amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	38ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرة 31. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
39. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual	39. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		

5. مثال توضيحي

Illustrative Example							مثال توضيحي						
<i>This example accompanies, but is not part of, IPSAS 10.</i>							يرافق هذا المثال معيار المحاسبة للقطاع العام 10 ولكنه لا يشكل جزءاً منه.						
1. This Standard sets out the requirements for the restatement of financial statements, including the consolidated financial statements, of entities reporting in the currency of a hyperinflationary economy.							1. يحدد المعيار متطلبات إعادة عرض القوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة، للجهات التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح.						
2. The following example illustrates the process for restatement of financial statements. In preparing this illustration:							2. يوضح المثال التالي عملية إعادة عرض القوائم المالية. وفي إعداد هذا المثال التوضيحي:						
<ul style="list-style-type: none"> The gain on net monetary position for the period was indirectly derived as the difference resulting from the restatement of non-monetary assets and liabilities, accumulated gains or losses, and items in the statement of financial performance (see paragraph 28). Inventory on hand at the end of the reporting period was assumed to have been acquired later in the reporting period, when the general inflation index was 170. The general price index was 120 at the beginning of the period, 180 at the end of the period, and it averaged 150 during the period. Revenue and expenses, other than depreciation, are assumed to accrue evenly throughout the reporting period. Assets whose historical cost was 7,500 were completely depreciated and scrapped; their salvage value was zero. 							<ul style="list-style-type: none"> أُشتق المكسب من صافي المركز النقدي للفترة بشكل غير مباشر على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول والالتزامات غير النقدية، والمكاسب أو الخسائر المتراكمة، والبنود في قائمة الأداء المالي (أنظر الفقرة 28). أُفترض أنه تم اقتناء المخزون الموجود في نهاية فترة القوائم المالية لاحقاً في فترة القوائم المالية عندما كان المؤشر العام للتضخم 170. كان المؤشر العام للأسعار 120 في بداية الفترة و180 في نهايتها، وبلغ متوسطه 150 خلال الفترة. أُفترض أن الإيراد والمصروفات، باستثناء الاستهلاك، تستحق بشكل متساوي طوال فترة القوائم المالية. استهلكت الأصول التي كانت تكلفتها التاريخية 7,500 بشكل كامل وحولت إلى خردة، وكانت قيمتها المتبقية صفر. 						
Financial Reporting Under Hyperinflation							التقرير المالي في ظل التضخم الجامح						
<i>Example</i>							<i>مثال</i>						
Statement of Financial Position	1.1.X0 (Per IPSAS 10)	31.12.X0 (Unadjusted)	Indexation Factor	31.12.X0 (Per IPSAS 10)	Gain/Loss on Net Monetary Position	المكسب / الخسارة في صافي المركز النقدي	0/12/31 (وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10)	عامل المقايسة	0/12/31 (غير معدل)	0/1/1 (وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 10)	قائمة المركز المالي		
Cash and investments	5,000	10,000	-	10,000	-						النقد والاستثمارات		
Inventories	-	2,000	180/170	2,118	118		10,000	-	10,000	5,000			
<i>Physical assets:</i>													
Historical cost	47,500	40,000	180/120	60,000	20,000	118	معاد عرضه	180/170	2,000	-	المخزون		
Accumulated depreciation	(22,500)	(20,000)	180/120	(30,000)	(10,000)						الأصول المادية:		
Net book value	25,000	20,000	180/120	30,000	10,000						التكلفة التاريخية		
Total Assets	30,000	32,000		42,118		20,000		180/120	40,000	47,500			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"
إصدار 2023م

Illustrative Example							مثال توضيحي						
Borrowings	26,000	26,000	-	26,000			(10,000)		(30,000)	180/120	(20,000)	(22,500)	الاستهلاك المتراكم
Net Assets													صافي القيمة الدفترية
Brought forward	4,000	4,000	180/120	6,000	Re-stated	(2,000)	10,000	معاد عرضه	30,000	180/120	20,000	25,000	إجمالي الأصول
Net surplus for period (see below)		2,000	See below	10,118		1,100			42,118		32,000	30,000	القروض
	4,000	6,000		16,118		9,218			26,000	-	26,000	26,000	صافي الأصول
Statement of Financial Performance													مدور
Revenues		50,000	180/150	60,000	Re-stated	10,000	(2,000)	معاد عرضه	6,000	180/120	4,000	4,000	صافي الفائض للفترة (أنظر أدناه)
Depreciation		(5,000)	180/120	(7,500)	Re-stated	(2,500)	(1,100)		10,118	أنظر أدناه	2,000		
Other expenses		(43,000)	180/150	(51,600)	Re-stated	(8,600)	9,218		16,118		6,000	4,000	قائمة الأداء المالي
Gain on net monetary position				9,218									الإيرادات
Surplus for the year		2,000		10,118		(1,100)	(10,000)	معاد عرضه	60,000	180/150	50,000		الاستهلاك
							(2,500)	معاد عرضه	(7,500)	180/120	(5,000)		المصروفات الأخرى
							(8,600)	معاد عرضه	(51,600)	180/150	(43,000)		الربح من صافي المركز النقدي
									9,218				الفائض للسنة
							(1,100)		10,118		2,000		

NB: This Standard (paragraph 27) requires that statement of financial performance items be restated using the movement in the index from the dates that the transactions were recorded. In this example, items of revenue and expense, other than depreciation, accrue evenly over the reporting period, and an average inflation rate has been applied. The gain on net monetary position has been derived indirectly (see final column) by applying the general price index to the non-monetary items in the statement of financial position and the statement of financial performance (paragraph 28).

ملاحظة: يتطلب المعيار (فقرة 27) إعادة عرض بنود قائمة الأداء المالي باستخدام الحركة في المؤشر من تواريخ تسجيل المعاملات. وفي هذا المثال، تستحق بنود الإيراد والمصروفات، باستثناء الاستهلاك، بشكل متساوي على مدى فترة القوائم المالية وتم تطبيق متوسط معدل التضخم. كما تم اشتقاق مكسب من صافي المركز النقدي بشكل غير مباشر (أنظر العمود الأخير) وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار على البنود غير النقدية في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي (فقرة 28).